المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل التحولات الإقليمية:
صمود مؤسساتي في وجه التهديدات

يشهد الشرق الأوسط في العقد الأخير حالة غير مسبوقة من التحولات الجيوسياسية التي تفرض نفسها بقوة على أنظمة الحكم، وتحالفات القوى الكبرى ومســتقبل الشــعوب التي تعيش في هذه المنطقة الحيوية، حيث أصــبحت خطوط التوتر والاضــطراب تتحرك بوتيرة متســارعة، إذ تتشــابك الأزمات الإقليمية وتتعقّد بفعل التدخلات الدولية التي تُعيد رسـم خرائط النفوذ بما يتجاوز الحدود السـياسـية التقليدية، ويعيد تشـكيل موازين القوى في المنطقة، ففي هذا المناخ المعقد وفي ظل هذه الصـورة الكبرى، كانت القضـية الفلسـطينية دائماً في قلب التحديات التي تواجه المنطقة.

ورغم التغييرات العميقة التي يشهدها الشرق الأوسط، فإن القضية الفلسطينية لم تغب أو تندثر، بل أصبحت النواة المركزية التي تحرك كثيراً من الأحداث والتفاعلات، هذه القضـية، التي بدأت من نكبة عام 1948 ومن مخيمات الشتات في دول الجوار، تحولت عبر عقود من الكفاح والنضال إلى مشروع وطني يمتد عبر الداخل الفلسطيني والشتات، تعتبر المؤسسة الأمنية الفلسطينية أحد أعمدة الصمود المؤسساتي في وجه التحديات الجمة التي تحيط بالقضية الوطنية، فهي ليست فقط جهة تنفيذية أو جهازاً أمنياً عادياً، بل بنية وطنية صلبة تستند إلى تاريخ طويل من النضال، على الرغم من الضغوط السياسية والمالية والميدانية المتراكمة.

إن الصمود المؤسساتي الذي تمثله الأجهزة الأمنية الفلسطينية ليس مجرد شعار عاطفي يُرفع في المناسبات، بل واقع يومي يُجســد عبر الانضــباط والتزام الأفراد العاملين فيها، الذين يواجهون التحديات الكبيرة من دون تراجع أو تنازل، محافظين على اسـتمرارية الأمن والاسـتقرار، ومدافعين عن مشـروع التحرر الوطني في ظل ظروف اسـتثنائية ومعقدة، فبينما يتغير المشـهد الإقليمي، تبقى هذه المؤسـسـة صـامدة على الأرض، تحافظ على النظام، وتثبت أركان الوجود الوطني الفلسطيني في ظل محاولات مستمرة لإضعافه وتشتيته.

أبناء الأرض في الميدان

رجل الأمن الفلســـطيني ليس وافداً على هذه الأرض، بل هو ابنها، ابن القرى والمخيمات والمدن التي تنزف وتقاوم، لم يحمل الســـلاح بحثاً عن وظيفة، بل امتثالاً لنداء الانتماء، حين يتحرك في الشـــارع، فهو لا يمثل السلطة بقدر ما يجسّد حضور المشروع الوطني الفلسطيني، بوجهه الشعبي والمؤسساتي.

وفي هذا السـياق، تتجلى مظاهر الصـمود المؤسـساتي في وجه التحديات بشـكل واضـح: حيث يواجه رجال الأمن ظروفاً معيشية بالغة الصعوبة، وعجز الإمكانيات، وتضييق الاحتلال، يعبرون الحواجز يومياً للوصول إلى مقار عملهم، ويباشرون واجبهم مع أنهم لم يتلقوا رواتبهم بانتظام منذ شهور أو بنسب ضئيلة ومع ذلك لا يغيبون عن مواقعهم.

الالتزام عندهم ليس خاضـــعاً للظرف، بل جزء من عقيدتهم المهنية والوطنية، يُديرون حركة المرور، يؤمّنون الجامعات، يتعاملون مع القضـــايا المجتمعية اليومية، ويُطبّقون القانون على الجميع رغم قســـوة الواقع، هذه المواقف اليومية، البعيدة عن الكاميرات، هي الوجه الحقيقي للأمن الفلسطيني، كأحد أعمدة الصمود المؤسسي الذي يُبقي ما تبقى من النظام قائماً، ويمنع الانهيار في زمن الفوضى.

ما لا يُقال أمام الكاميرا

كثير من إنجازات الأجهزة الأمنية لا تظهر على الشاشات أو في العناوين، لكنها تتجلى في الاستقرار اليومي الذي يعيشه المواطن العادي، حين يخرج الإنسان الفلسطيني من منزله، ويذهب إلى عمله أو جامعته، ويعود إلى أسرته بأمان، فإن هذا "الروتين الطبيعي" هو في الحقيقة نتاج عمل متواصل، دؤوب، وصامت، الالتزام المطلق بتطبيق القانون، رغم قلة الموارد وكثرة الضغوط، رجل الأمن الفلسطيني يرفض أن يتساهل مع خرق القانون، ليس تمسّـــكاً بالشـــكل، بل حفاظاً على جوهر الفكرة الوطنية: أن نكون شـــعباً منظماً، نحتكم إلى القانون، ونرفض الفوضى مهما كانت الظروف.

إن حماية النظام العام في ظل هذه الفوضـــى المحيطة ليســـت مســـألة إدارية، بل خيار وطني، ولهذا تلتزم المؤسسة الأمنية بضبط النفس، والحفاظ على الأداء الهادئ، بعيداً عن الضجيج، لأن أحد أدوارها الأساسية هو حماية ثقة الناس بما تبقى من بنية وطنية قادرة على الصـمود، ففي الوقت الذي يعمل فيه الاحتلال على تفريغ السلطة الفلسطينية من مضمونها، تأتي الأجهزة الأمنية لتؤكد أن الصمود المؤسساتي في وجه التحديات ليس خطاباً سياسياً، بل ممارسة ميدانية حقيقية.

الثقة لا تُطلب... بل تُبنى

في ظل الانقسام والتشكيك والتضليل، لا تُبنى الثقة بين المواطن والأمن بالشعارات، بل بالفعل المتراكم، صورة رجل الأمن الفلسطيني وهو ينجز مهامه بصمت في لحظة ارتباك، أو يُظهر انضباطاً في لحظة احتقان، هي التي ترسّخ في وجدان الناس أن هذه المؤسسة منهم ولهم.

هذه الثقة هي حجر الزاوية في الصمود المؤسساتي في وجه التحديات، لأنها ما يبقي المجتمع متماسكاً، ويمنع تمزق النسيج الوطني، رجل الأمن لا يطلب التفافاً عاطفياً، بل يعمل بهدوء ليصنع ثقة قائمة على الموقف والسلوك والانضباط.

الصمت كقوة: لا نُكثر من الكلام... بل نعمل بجد

في زمن الشعارات الطنانة، تبقى المؤسسة الأمنية الفلسطينية أمينة على خطابها الواقعي والهادئ: لا نركز على الأضواء بل على النتائج، لا نبالغ في الكلام بل نتقن الفعل، وندرك أن ما نقوم به ليس خدمة عابرة، بل دفاع طويل النفس عن الحلم الفلسطيني، وعن بقاء الدولة الوطنية حتى في أحلك الظروف.

هذه المؤسسة تعرف دورها تماماً: أن تبقى واقفة حين يتراجع الآخرون، وأن تثبت حين تضعف الأطراف وهذا هو جوهر الصمود المؤسساتي في وجه التحديات أن تبقى واقفاً حين تميل الأرض.

الأمن: عنوان الصمود

قد يظن البعض أن معركة الدفاع تُخاض فقط على حدود الأرض، لكن التجربة الفلسطينية أثبتت أن حماية الداخل لا تقل قدسية عن مقاومة الخارج، كل عنصر أمن يؤدي واجبه بضمير، كل مؤسسة تصمد رغم الأزمات، كل التزام بالقانون في زمن الفوضى هو في الحقيقة شكل من أشكال المقاومة الوطنية.

الأمن الفلسطيني ليس جزءاً هامشياً في المشهد، بل هو حجر أساس في مشروع الصمود المؤسساتي في وجه التحديات، وهو الذي يحفظ المعنى، ويمنع الذوبان، ويُبقي فلسطين حيّة في الوعي والواقع، رغم كل شيء.

ملازم أول/ معتز جلال سليميه

قسم البحث العلمي